

بعض المعطيات حول

يعيش التعليم في المغرب أزمة عميقة منذ السنوات الأولى للاستقلال الشكلي كنتيجة طبيعية للسياسة « التعليمية » لحكم يعادي طموح الجماهير في المعرفة والثقافة الشعبية . ولعل أبرز ظاهرة في هذا الإطار هي استفحال الأمية وسط شعبنا حيث لا زال 76 بالمائة من أفرادهم يجهلون القراءة والكتابة .

وردا على ذلك فلم تمر سنة دون أن نخلفها نضالات جريئة تقوم بها جماهير التلاميذ والطلبة والعلمين والاساتذة ، وتميزت هذه النضالات بشموليتها ، حيث غالبا ما عمت معظم المؤسسات الجامعية والثانوية ، وبصمودها في مواجهة تعنت المسؤولين ، وتحديها لكل أنواع القمع والاضطهاد .. كما انها نالت تأييد وتعاطف بقية الجماهير الشعبية ،

ولأبرز بعض جوانب الأزمة العامة التي يعيشها التعليم حاليا ، لا بد من الوقوف قليلا عند الظروف التاريخية التي أنتجتها والدوافع الأساسية التي أدت إليها .

مجموعة من المراقبين المدنيين بمدينة مكناس سنة 1920 . يقول هاردي :

« ان القوة تبني الامبراطوريات ، ولكنها لا تضمن لها الاستمرار والدوام . ان الرؤوس تتحني امام المدافع ، في حين تظل القلوب تغذي نار الحقد والرغبة في الانتقام . لذا يجب اخضاع النفوس بعد ان تم اخضاع الابدان .. »

فنحن ملزمون للفصل بين تنظيم خاص بالنخبة الاجتماعية ، وتعليم لعموم الشعب ، الاول يفتح في وجه الارستقراطية المثقفة في الجملة المتحضرة المهذبة والمهذبة في وجودها المادي بسبب افتقارها للأساليب الاقتصادية الحديثة . ان التعليم الذي سيقدم لهذه النخبة الاجتماعية ، تعليم تطبيقي يهدف الى تكوينها تكويناً منظماً في ميادين الادارة والتجارة .

اما النوع الثاني وهو التعليم الشعبي الخاص بجماهير السكان الفقيرة والجاهلة جهلا عميقا ، فيتنوع بتنوع الوسط الاقتصادي : في المدن يترجم التعليم نحو المهن اليدوية ، وخاصة في ميدان البناء ، وإلى الحرف الخاصة بالفن الاهلي ..

اما في ابادية فسيتوجه التعليم نحو الفلاحة والتشجير وتربية المواشي . واما في المدن الشاطئية فسيكون التعليم موجها نحو الصيد البحري والملاحة .

والى جانب الجهاز التعليمي الذي انشأه الاستعمار خدمة لمصالحه الاقتصادية والسياسية ، فلقد عمل على الحفاظ على السياسة القطاعية في ميدان التعليم التقني ، في حين انه عزز النظام التعليمي الموجه لاهل اليهود .

فبالنسبة للتعليم التقني ، فان الاستعمار قد استهدف من وراء تدعيمه ، نشر الايديولوجية النحطة لحليفه القطاعية ، وتوسيع الدعاية للفكر الرجعي داخل الاوساط الشعبية ، وفي نفس الوقت تكوين « الاطر » اللازمة لسيير الجهاز المخزني . واذا ادخل بعض الاصلاحات على هذا النوع من التعليم ، فلم يكن ذلك الا من اجل ضمان شروط استمراره . وعلى سبيل التوضيح اكثر ، نذكر قول الاستعماري « مارتني » وهو يشرح مغزى التدابير التي اتخذت في شأن جامعة القرويين ، حيث قال :

الاختيار الثوري 4

ان نستدل بالظهير الذي اصدره السلطان محمد بن عبدالله والذي جاء فيه :

« الفصل الثالث ، في المدرسين في مساجد هاس : فاننا نأمرهم الا يدرسوا الا كتاب الله تعالى بتفسيره وكتاب دلائل الخيرات في الصلاة وهن كتب الحديث المساند والكتب المستخرجة منها ، والبخاري ومسلما من الكتب الصحاح . ومن اراد ان يخوض في علم الفلك والمنطق وعلوم الفلسفة .. فليتعاط ذلك في داره مع اصحابه الذين لا يدرون بانهم لا يدرون . ومن تعاط ما ذكر ونالته عقوبة فلا يلومن الا نفسه » ..

القطاعية وعداؤها للتطور الفكري

وجاءت الدولة العلوية تستخلص العبرة من ذلك ، فعملت على هدم الزوايا الاصلاحية ، كالزوايا الدلانية مثلا ، واخضاع مجموع التعليم الديني للاشراف المباشر للمخزن ، سعيا منها لمنع كل تطور فكري يعارض الايديولوجية القطاعية المنحطة .

فالتعليم بالنسبة للسلطة القطاعية ، لا يجب ان يتعدى حدود تعليم نخبوي موجه لاهل الطبقة القطاعية وذلك في اطار الطاعة والامتثال لايدولوجيتها . ويكون مصير المتمردين عن هذا التوجه هو التعذيب والتشريد والقتل ، كما كان الامر بالنسبة للعلامة كسوس الذي عذب واغتيل من طرف السلطان اسماعيل .

ولتوضيح نظرة المخزن للمساءلة التعليمية ، وحرصه على منع اي تطور فكري ايجابي ، علينا

السياسة الاستعمارية في ميدان التعليم

ان السياسة التي اتبعها الاستعمار في ميدان التعليم تدخل في اطار التغييرات العامة التي فرضها على البلاد في جميع الميادين ، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، سعيا منه لتوفير احسن الشروط واصمنها لنهب ثروات شعبنا .

وهكذا كانت الخطة التعليمية الاستعمارية تستهدف انشاء جهاز مدرسي مقسم الى فروع تعليمية موجهة الى مختلف الطبقات المحلية والاقليات الاجنبية .

فبالنسبة لاهل الطبقات الشعبية ، كان الهدف من تعليم اقلية منهم (16% سنة

1955) هو تهيئهم لأن يصبحوا مستقبلا عمالا صناعيين او ان يشغلوا المناصب التنفيذية المتواضعة داخل الجهاز الاداري .

اما بالنسبة لاهل القطاع والبرجوازية ، فكان الهدف هو تكوين اطر ادارية متوسطة ، تلعب دور السمسة وتسهيل سيطرة المستعمر على مجموع الطبقات الشعبية .

وحتى نتبين اهداف الاستعمار من سياسته التعليمية ، علينا ان نستعرض ما ورد في خطاب « هاردي » مدير التعليم آنذاك وهو يخاطب

التعليم في المغرب

أزمة التعليم في عهد الاستقلال الشكلي

الستينات قد سجلت مكاسب إيجابية خاصة في ميدان محاربة الأمية وتوسيع التعليم في صفوف الطبقات الشعبية ، وذلك بفضل الجهود التي قامت بها الحركة الوطنية آنذاك ، فان الحكم الاقطاعي قد عمل على ضرب كل هذه المكتسبات بمجرد استرجاع ميزان القوى لصالحه وسيطرته على كامل السلطة . ومنذ ذلك الحين نهج سياسة تعليمية مطابقة لاختياراته في خدمة مصالح الامبريالية وتعزيز صفوف الطبقة السائدة بأطر عصرية في مستوى طموحاتها . وان اهم ما يميز هذه السياسة هي طابعها النخبوي واللاديمقراطي .

ان واقع التعليم المغربي في فترة « الاستقلال » لا يختلف في جوهره واهدافه عن ما كان عليه ابان الاستعمار ، ذلك ان عملية منح الاستقلال لم تكن تستهدف سوى تكريس استعمار جديد .

وهكذا استمر التعليم بفروعه المختلفة : « العصري » و « الاصلي » و « اليهودي » بالإضافة الى « البعثات الثقافية » الاجنبية ، خدمة لنفس المصالح الاستعمارية والكومبرادورية .

واذا كانت اواخر الخمسينات وبداية

« .. ومن هنا يتضح ان هذه التدابير المختلفة المقترحة من اجل تجديد القرويين ، والخاصة اراقية فرنسية دقيقة ، ليست ابدا تدابير جذرية ، انها لا تستهدف غير بعث نفس الحياة القديمة التي كانت لجامعة القرويين ، لكن بصيغة جديدة .. انها تدابير متمكنة من توجيه التطور الداخلي لهذه الجامعة » .

اما بالنسبة للتعليم الخاص بابناء اليهود ، فلقد اولاه الاستعمار اهمية خاصة وابرم في هذا الشأن اتفاقيات مع الرابطة اليهودية العالمية سنتي 1915 و 1928 . وليس هذا فحسب ، بل ان الاستعماريون كانوا يلعبون دورا مباشرا في نشر الدعاية الصهيونية . وفي هذا الصدد ، يقول « هاردي » :

« يمكنني ان اؤكد اننا سنتوفر قريبا على مدارس فنية كبرى تجعل من شبابنا اليهود فنيين واختصاصيين من الدرجة الاولى في الميكانيك والنجارة الفنية .. واذا كان بعضهم متأكدا من انه سيجد نفسه يوما يعيش في طمانينة الارض الموعودة - ارض فلسطين - فما عليهم الا ان يقبلوا منذ الان على المدارس الفلاحية » .

وعلاوة على مجمل هذه التدابير ، فلقد عمل الاستعمار على خدمة سياسته الرامية ، الى تقسيم الشعب الواحد - والتي تجلت في الظهير البربري - وذلك من خلال خطة تعليمية خطيرة تمثلت في اقامة مدارس خاصة يتم اختيار تلامذتها بشكل نخوي ضمن المواطنين البربر ، وذلك لتلقينهم تعليمًا يفصلهم عن واقع شعبهم . وتشكل ثانوية « ازور » ابرز مثال لذلك .

وخلاصة القول ان السياسة الاستعمارية في ميدان التعليم ما هي الا انعكاس امين للسياسة العامة التي رسمها الاستعمار في الميادين الاقتصادية والسياسية .

فاذا كانت الخطة الاقتصادية العامة هي توفير احسن الشروط لنهب خيرات البلاد ، فلقد اقتضى ذلك اقامة التحالف مع الاقطاع وخلق فئة بورجوازية كمبرادورية ، مقابل فرض الاستعمار انبشع على مجموع الشعب والعمل على تقسيمه لتمكين من اخضاعه .

ولقد ترجمت هذه الاهداف الاقتصادية السياسية على المستوى التعليمي بنبذ التعليم الموحد ، واقامة فروع تعليمية نخدم الاهداف المذكورة :

- تعليم « عصري » خاص بابناء الفئات المحظوظة ، والفرض منه تكوين اطر البرجوازية الكمبرادورية .

- تعاليم موجهة للطبقات الشعبية لضمان يد عاملة فنية تستعمل في الصناعة التحويلية والزراعة الحديثة .

- تعليم تقليدي لتعزيز التحالف مع الاقطاع .

- تعليم خاص بابناء اليهود ، في اطار خدمة المصالح الصهيونية العالية .

تعليم النخبة وحرمان الاغلبية

وبالإضافة الى هذه الاجراءات التصفوية المباشرة ، فان سياسة النظام تحتوي على جملة من الاجراءات الغير مباشرة لحرمان ابناء الشعب من المعرفة والثقافة .

- فاستعمال اللغة الاجنبية بشكل في حد ذاته عرقلة اساسية ، خاصة في الابتدائي حيث تكون الدروس الملقنة بلغة غريبة على التلاميذ عسيرة الفهم مما يؤدي حتما الى تعجز ابناء الطبقات الشعبية .

- اما حرمان البوادي من اطار تعليمي كافٍ فيعد وسيلة مقصودة لاقتضاء اغلبية الاطفال المنحدرين من الاوساط الشعبية ، هذا مع العلم ان معظم التلاميذ في البوادي يستحيل عليهم اكمال دراستهم الابتدائية ، الا في حالة انتقالهم الى المراكز الحضرية . وهذا ان تيسر لابناء المحظوظين منهم ، فهو لا يتيسر مطلقا للاغلبية الساحقة التي يصعب عليها - واحيانا - يستحيل - كسب الحد الأدنى من القوت اليومي بكيفية منتظمة .

وحتى نتبين بكل وضوح نتائج مجمل هذه الاجراءات المباشرة والغير مباشرة في تكريس سياسة تعليم النخبة وتجهيل الاغلبية ، نستعرض بعض الارقام التي تعبر بكل طلاقة عن التدهور المستمر التي تشهده الاوضاع التعليمية ، بالرغم من انها ارقام رسمية ، ومع كامل التحفظ حول المبالغة الاكيدة التي تحتوي عليها .

● فما بين سنة 1955 و 1961 ارتفع عدد التلاميذ من 300,000 الى 1,060,000 ، اي بنسبة سنوية قدرها 42 بالمائة وذلك نتيجة ضغط المد التحرري الوطني غداة الاستقلال .

● اما ما بين 1969 و 1972 فلقد انتقل عدد التلاميذ من 1,400,000 الى 1,560,000 ، بمعنى ان نسبة الزيادة السنوية لم تعد سوى : 3.6 بالمائة .

هذا بالنسبة للانخفاض المضطرب في حجم التعليم . اما اذا اردنا ان نبين طابعه النخبوي

ولخدمة هذه السياسة ، لجأ النظام الى خطة التصفية المنهجية بشتى الطرق لمباشرة والغير مباشرة . فمن ضمن الاجراءات المباشرة نذكر على الخصوص :

- تحديد سن اجبارية التعليم : فاذا كان هذا السن قد حدد سنة 1959 - مرحلة الحماس الوطني - ما بين 6 و 14 سنة اخذا بعين الاعتبار نتائج السياسة الاستعمارية التي حرمت اغلبية الاطفال البالغين سن الدراسة من الالتحاق بالتعليم ، فان النظام قد عمل باستمرار على تقليص هذا الهامش بالرفع من حدة الادنى وتخفيض حده الاقصى . ففي يونيو 1963 اعلن عن ظهير يحدد اجبارية التعليم ما بين 7 و 13 سنة ، وفي ابريل 1966 تقلص الهامش الى 7 و 12 سنة بقرار وزاري .

والجدير بالذكر ان الاجبارية المزعومة لا تطبق بشكل تقريبي الا في بعض المدن ، وتبقى بالتالي مجرد اجبارية اسمية .

- الطرد « القانوني » : والذي يستهدف التخلص من اكبر عدد ممكن من ابناء الطبقات الشعبية . وهذا الطرد يهدد كل طفل كرر نفس القسم مرتين . وفي نفس الاطار صدرت المذكرة الوزارية المشهورة والتي منعت التلاميذ البالغين 18 سنة من الالتحاق بالسلك الثاني من الثانوي ، مع العلم ان 50٪ من التلاميذ الذين يلتحقون بالسلك الاول يزيد عمره عن 14 ، وبالتالي يكون مصيرهم الطرد مستقلا .

ولقد شكل نضال التلاميذ ضد هذه المذكرة الشرارة التي فجرت الانتفاضة الشعبية في مارس 1965 .

- تقليص احوال التعليمي : وضمن الاجراءات المتخذة في هذا احوال تصفية التعليم التقني والغاء الشهادة المغربية ، وتصفية معهد العلوم الاجتماعية ، واخيرا (وليس اخرا) الغاء المدرسة العليا للاساتذة ، بالرغم من الازمة الخانقة التي يعيش التعليم افتقارا للاطر التعليمية ، وتحديا لنضال الطلبة وتشبثهم بمطالبا استمرار المدرسة العليا للاساتذة .

ومنهجية التصفية التي يتعرض لها التلاميذ خلال مختلف المراحل التعليمية ، فما علينا الا ان نرى كيف تقطع هذه المراحل من طرف 1000

طفل مثلا ، وان نلاحظ تطور هذا العدد ابتداء من القسم التحضيري الى الجامعة ، وذلك من خلال الارقام التالية :

مراحل التعليم	العدد المطلق	النسبة المئوية	عدد المطرودين
التحضيرى	1000	-	-
المتوسط الثانى	470	47%	530
قسم الملاحظة	120	12%	880
السادسة ثانوي	13	1,3%	987
الجامعة	4	0,4%	996
الحصول على شهادة جامعية	1	0,1%	999

وهكذا فضمن 1000 تلميذ يدخل المدرسة ليس هناك سوى تلميذ واحد يلتحق بالجامعة ويحصل على شهادة عليا ، وتقتل الابواب في وجهة الآخرين ، ويكون مصير اغلبهم الالتحاق بصفوف العاطلين او الهجرة للخارج بحثا عن لقمة العيش . ومن الواضح ان الاغلبية الساحقة من المحرومين من التعليم والمعرفة هم من ابناء الطبقات الشعبية .

وبالاضافة الى سياسة التصفية هذه ، نشير الى الوضعية التي تعاني منها الفئات المغربية ، حيث ان نسبة البنات اللاتي يلتحقن بالمدرسة لا يتعدى 18% .

اما من جهة ثانية فهناك تمييز اخر يصيب الاقاليم الاكثر فقرا . فبالنسبة لاقليم طرfaة مثلا ، فان نسبة الاطفال المسجلين في المدارس لا يتجاوز 3,7 بالمئة من مجموع الاطفال البالغين سن الدراسة . وبشكل اجمالي يمكن تلخيص هذا التمييز على الشكل التالي :

● 15 اقليما لا تصل فيها نسبة المسجلين 50% .

● 4 اقاليم تتراوح فيها نسبة المسجلين ما بين 50 و 80% .

هكذا ، ومن خلال الواقع الذي تبينناه بواسطة مجمل هذه الارقام المعترف بها من طرف الجهاز الحاكم ، نتضح لنا طبيعة السياسة الاشعبية المتبعة في ميدان التعليم من طرف الحكم الاقطاعي والتي تستهدف حرمان ابناء الطبقات الشعبية من المعرفة والثقافة ، في حين انها تطمح الى تكوين نخبة من الاطر تعزز النظام القائم وتخدم المصالح الاقطاعية الامبريالية .

وضمن هذا التوجيه بالذات ، فماذا حقق التعليم النخبوي على مستوى تغطية حاجيات التاطير ؟

التعليم الجامعي وتكوين الاطر

ان اول ما يلاحظ في هذا المجال هو ضعف حجم التعليم الجامعي - كنتيجة طبيعية للسياسة المتبعة - حيث ان عدد الطلبة المغاربة لا يتجاوز 20000 بالنسبة « للتعليم العصري » في الداخل والخارج ، و 14000 بالنسبة « للتعليم الاصلي » بمختلف فروعه . وبهذا تكون نسبة الطلبة في المغرب ، قياسا بالحجم البشري ، هي اضعف نسبة في الوطن العربي . وعلى سبيل المثال نذكر ان عدد الطلبة في ليبيا (مليوني نسمة) يصل الى 15000 ، اما في

تونس (5 ملايين نسمة) فيبلغ 25000 ، وفي الجزائر (16 مليون نسمة) يصل 70000 طالبا .

وينعكس ضعف حجم التعليم الجامعي المغربي على حاجيات التاطير في جميع الميادين . فاذا كانت الدولة تجلب اكثر من 8000 استاذ من فرنسا وحدها لسد حاجيات التعليم الثانوي فان الميادين الاخرى تبقى ايضا ضعيفة التاطير بالرغم من الجمود الشامل الذي يعرف التطور الاقتصادي للبلاد ، يبقى الحكم عاجزا عن تغطية حاجيات التاطير حتى ضمن السياسة والاهداف التي وضعها لنفسه .

ففي الميدان الفلاحي مثلا تبلغ الحاجيات الراهنة 2750 مهندسا زراعييا ، بينما لا تتعدى احتمالات « التصميم الخماس » نفسه تكوين 800 مهندسا في نهاية 1977 .

اما بالنسبة لميدان الصحة ، فان الاحتمالات المتوقعة بالنسبة لكلية الطب بالرباط لا تتعدى تكوين 100 طبيب سنويا . واذا اعتبرنا ان حاجيات وزارة الصحة ، حسب التصميم الخماسي دائما ، ومع العلم ان كلية الطب والبيضاء ان تشرع في تخريج اطباء الا سنة 1980 ، يتضح لنا ان العجز في الاطر يبلغ نسبة اثنتين . وهذا ما يزيد في تردي الاوضاع الزرية التي يعيشها ميدان الصحة الذي يعتبر ميدانا حيويا بالنسبة لمجموع المواطنين .

المضمون الاستعماري الرجعي

من خلال الفقرات السابقة ، حاولنا ابراز الجانب الكمي لمشكل التعليم المغربي ، الذي يعكس بكل وضوح الطابع الاشعبي واللاديمقراطي لهذا التعليم .

وان ابراز الجانب النوعي ، أي مضمون التعليم وبرامجه لا يقل اهمية عن توضيح الجانب الاول . وهذا يحتاج الى دراسة معمقة نتركها لفرصة اخرى .

لكن لا بد من التاكيد هنا عن الخط العام الذي يتميز به هذا المضمون الذي يتلخص في التبعية للثقافة الاستعمارية البرجوازية ومحاولة تمرير الايديولوجية الاقطاعية النخبة .

وهذه نتيجة طبيعية لاستمرار البلاد ككل في حلبة الاستعمار الجديد . فالملاحظ ان مجمل البرامج في « التعليم العصري » ينقل معظمها عن البرامج الفرنسية بالنص الكامل ، وذلك

في تحدي واضح للواقع الحضاري للبلاد ، بل والاكثر من هذا ، فان الاوساط الاستعمارية تقوم من حين لآخر بتطبيق تجارب معينة داخل الجهاز التعليمي المغربي ، بهدف نقلها « للبلاد الام » . اذا ما تبيننت ايجابية نتائجها (كذلك كان الشأن بالنسبة للرياضيات الحديثة مثلا) .

وفي اطار نشر وتثبيت سيطرة الثقافة الاستعمارية ، يلعب نظام « البعثات الثقافية » الفرنسية منها والاسبانية والامريكية ، بمؤسساتها الابتدائية والثانوية والجامعية المنتشرة في جميع انحاء البلاد ، يلعب هذا النظام دورا نشيطا في محاولة تكوين نخبة من ابناء الطبقة السائدة وربطها بالمصالح الامبريالية ، وفي نفس الوقت نشر الثقافة البرجوازية في مختلف الاوساط .

اما التعليم اليهودي في عهد الاستقلال ، فلم يطرأ عليه اي تغيير يذكر واستمر يستقطب جل اليهود المغاربة بارتباط مع الرابطة الصهيونية العالمية ، وبكامل ، في المضمون مع البعثات الاستعمارية الاخرى .

ان مضمون التعليم المغربي باعتباره صورة طبق الاصل للتعليم الموجود في الدول الامبريالية يبقى بلا جدال تطبيقا موجها بالاساس للطبقة السائدة المرتبطة عضويا بالامبريالية ، ويستهدف بالتالي ضمان استمرار الاوضاع الحالية وتعزيز تحالف الامبريالية مع الطبقة الاقطاعية الامبريالية .

من اجل تعليم وطني شعبي

ان الازمة العميقة التي يعيشها التعليم في المغرب تعكس بكل وضوح التمايز الطبقي في البلاد ، وتؤكد في نفس الوقت سياسة النظام الرأسمالية الى تهجير التعليم وابقاء الجماهير تحت نير الجهل والامية ، واستمرار البلاد مرتبطة بالمصالح الامبريالية .

واواجهة ذلك ، فلا مناص من الاستمرار في النضال وتطوير اساليبه من اجل تحقيق الشعارات التي طرحتها الحركة التقدمية بالنسبة لميدان التعليم ، والتي ناضلت وتناضل من اجلها جماهير التلاميذ والاطال بالاساندة .

وفي اطار هذا النضال ، ساهم الاتحاد الوطني لطلبة المغرب بدور هام واساسي في تاطير نضال الطلبة واعطائه ابعاده الحقيقية مما جعلها تحتل ، وادة طويلة مكانة بارزة في ساحة النضال من اجل تغيير الاوضاع القائمة ولقد صاغت المنظمة شعارات جد صائبة ، تعطي الجواب الموضوعي عن الوضعية المزرية التي يعيشها التعليم ، وتبقى هي شعارات المرحلة وموضوع الساعة بالنسبة لنضال التلاميذ والطلبة والاساندة . وتتلخص هذه الشعارات فيما يلي :

● تعميم التعليم وفتح ابواب المدارس في وجه كل الاطفال البالغين سن الدراسة ، لمحو الفرز الطبقي والاقليمي الموجود حاليا ، وذلك بدعمهم بناء المدارس في الاحياء الشعبية والبرادي وتكوين الاطر الكافية ، ومنح المساعدات المادية لابناء الفقراء حتى يصبح التعليم في متناولهم .